الفصل الثامن

عهد السلطان عبد الحميد
١٢٩٣ ـ ١٣٢٦ هـ (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م)

مولده ونشأته:

ولد السلطان عبد الحميد الثاني يوم الأربعاء في ٢١ سبتمبر (أيلول) عام ١٨٤٢ م، وهو ابن السلطان عبد المجيد من زوجته الثانية، فقد أمه ولم يتجاوز عمره سبع سنوات، تعلم اللغتين العربية والفارسية ودرس كثيراً من الكتب الأدبية على أساتذة متخصصين[١].

بويع بالخلافة بعد أخيه مراد، يوم الخميس ١١ شعبان ١٢٩٣ هـ/٣١ أغسطس ١٨٧٦ م. وكان عمره آنذاك أربعاً وثلاثين سنة، وحضر لمبايعته الوزراء والأعيان وكبار الموظفين من مدنيين وعسكريين في سراي طوبقبو. وهنأه بالخلافة كذلك رؤساء الطوائف المختلفة، وأطلقت المدافع بسائر أطراف السلطنة احتفالاً بهذه المناسبة، وأقيمت الزينات بجميع جهات استانبول ثلاثة أيام وأرسل الصدر الأعظم برقيات إلى دول العالم لإعلامها بذلك، وبعد أسبوع تقلد الخليفة السيف بجامع الصحابي أبي أيوب الأنصاري قلده إياه نقيب الأشراف بحضور شيخ الإسلام

(١) مذكرت السلطان عبد الحميد الثاني، حـ ١٢، بيروت ١٩٧٩، ص ١١.

والوكلاء كالمعتاد ثم عاد في موكب حافل مثلما جاء[1].

تولى الخلافة في وقت كانت الدولة غارقة في الديون التي بلغت أكثر من ٢,٥ مليار ليرة عثمانية، وكان عليه أن يقوم بعمل ما لمواجهة الموقف أمام تحديات الدول الأجنبية فاستقدم عدداً من الخبراء الماليين الأوروبيين لحل هذه الأزمة.

ويعتبر عبد الحميد أعظم سلاطين الدولة العثمانية في عصر الانحطاط، ولا شك أنه قام بأعمال وخدمات جليلة للدولة العثمانية في مجالات متعددة من أجل أن ينقذ الدولة من الانهيار والانحطاط، إلا أن الظروف والتآمر الدولي والصهيوني والقومي حالت دون ذلك، وأدت إلى الإطاحة بحكمه[2].

أعماله الداخلية والإصلاحات:

يطلق على القرن التاسع عشر الميلادي من تاريخ الدولة العثمانية، عهد الإصلاح العثماني، حيث إن الدولة قد سارت في طريق إصلاح مؤسساتها العسكرية والمدنية على النمط الأوروبي الحديث من أجل الحفاظ على تماسك الدولة وخوفاً من انهيارها، وفي محاولة من الدولة العثمانية لإقناع الدول الأوربية أن الدولة العثمانية تسير قدماً في طريق الإصلاح وتحسين أحوال الرعايا النصارى حتى تكف هذه الدول عن التدخل في شؤون الدولة بحجة حماية رعاياها[3].

وجاء في بيانات الإصلاح إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية، وإعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٣٥٦.
(٢) مذكرت السلطان عبد الحميد الثاني، ص ١١.
(٣) Miller, William, op.Cit., P.298.

التي تحط من قيمة أهل الذمة وتأمين الحرية الدينية لكل طائفة، وكذلك فتح المجال لكافة رعايا الدولة في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة التعليمية، كما وعدت التنظيمات كذلك السماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية، وتنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتنظيم إيرادات ومصروفات الدولة وتسجيلها بدقة في سجلات خاصة[1].

ورغم استمرار الإصلاحات والتغييرات طيلة عهد عبد الحميد، فإنها اختلفت في نواح كثيرة عما كانت عليه في السابق. فهي من ناحية كانت ثمرة تغيير استمرت طيلة ما مضى من القرن التاسع عشر، كما كانت بمثابة رد فعل لهذه التغييرات. ورغم استمرار الإصلاحات إلا أن عهد عبد الحميد كان يتميز بعداء الغرب وبالحكم الاستبدادي. ولكن هذا الاستبداد وهذه المركزية كانا من مستلزمات المحافظة على وحدة الإمبراطورية وبقائها، كما أنهما لم يكونا بالشيء الجديد بعد أن أزاحت حركة التنظيمات الخيرية العوائق التي كانت تحد من استبداد السلاطين، ولكنهما يتميزان في عهد عبد الحميد بأنهما لقيا استجابة من جانب مسلمي الدولة الذين كانوا ينزعون إلى الحفاظ على الإمبراطورية وعلى الإسلام في وجه التحديات الأوروبية[2].

فرغم أن السلطان عبد الحميد وعد في بداية حكمه بإقامة الحياة الدستورية، فإن الظروف التي أحاطت بتوليه العرش، وعدم ثقته في نزاهة وكفاءة ساسة الباب العالي والأزمات الداخلية والخارجية التي ألمت بالدولة، مما دفعه إلى تركيز السلطة في يديه بالتدريج وطبع الإدارة بطابع الحكم المطلق[3].

---

(١) Miller, William, op. Cit., P.298.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٤٠ ــ ٢٤١.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٤٢.

على أن عبد الحميد لم يكن معادياً لأي إصلاح لا يهدد سلطته. وهو لا يريد من الغرب الحضارة لأنه كان يرى أن للشرق حضارته الإسلامية الخاصة، إنما كان يريد (ما يهم فقط) من العلوم الحديثة بالتدريج. فالإسلام ـ في رأيه ـ لم يكن ضد التقدم، ولكنه كان يعتقد أن الأمور القيمة يجب أن تكون طبيعية وأن تأتي من الداخل وحسب الحاجة إليها، ولا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا كانت على شكل تطعيم من الخارج[١].

عمل السلطان عبد الحميد على تطبيق المركزية الإدارية على جميع ولايات الدولة المختلفة. وبموجب ذلك أصبح الوالي موظفاً من قبل السلطان مع تقييد صلاحيات الوالي العسكرية والمالية. وتم تقسيم الولايات إلى سنجقيات (متصرفيات) والمتصرفية إلى أقضية، والقضاء إلى نواحي، والناحية هي الوحدة الإدارية الصغرى. ويحكم الولاية والي يساعده مجلس الولاية المحلي، والمتصرفية (متصرف) والقضاء (مدير أو قائمقام) والناحية (مختار)[٢].

وفي عام (١٢٩٩هـ / ١٨٨١م)، ونتيجة لازدياد أهمية بيت المقدس، أنشأ الباب العالي سنجقية منفصلة وهي سنجقية بيت المقدس تابعة للباب العالي مباشرة[٣].

أما السلطة العسكرية فقد فصلت عن السلطة المدنية. وكان التجنيد يتم بطريق القرعة على المكلفين بالخدمة العسكرية، إلا أن المكلفين كانوا يثورون على السلطة عندما تحاول إجراء القرعة في بعض المناطق. كما استقدم السلطان عبد الحميد خبراء عسكريين ألمان

---

(١) د/ محمد حرب عبد الحميد، في تقديمه لمذكرات السلطان عبد الحميد، ص ١٠.

(٢) يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني، حـ ١، بيروت ١٩٦٤، ص ٢٧.

(٣) نفس المرجع.

لتدريب الجيش العثماني، وأرسل بعثات عسكرية إلى ألمانيا، كما افتتح المدارس الإعدادية والعسكرية وجهز الجيش بالأسلحة الحديثة[1] ولعل ذلك يدحض آراء المفترين والحاقدين من أعداء الإسلام ويبرئ ساحة السلطان عبد الحميد من التهم التي ألصقت به من أنه رجعي ولا يحب التطوير والإصلاح.

أما السلطة القضائية فقد امتدت إليها يد الإصلاح، وانفصلت أيضاً عن السلطة التنفيذية والسلطة العسكرية. وبموجب الإصلاح انتشرت المحاكم المدنية في عام (١٢٠٤هـ / ١٧٨٩م)، وكانت المحاكم العدلية على ثلاث درجات ابتدائية واستئنائية ومحكمة التمييز (النقض) في العاصمة. وقد أخذت التنظيمات العدلية عن القوانين الفرنسية. وقد بقي قانون الأحوال الشخصية خاضعاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك التنظيمات الروحانية بالنسبة للطوائف الدينية الأخرى. وبهذا يكون قد تم ربط السلطات السياسية والعسكرية والقضائية والتنفيذية، وهو ما كانت تهدف إليه حركة الإصلاح من مركزية الإدارة[2].

وهكذا أفاد عبد الحميد من الغرب بطريقته الخاصة وبحسب حاجات الدولة كما كان يراها فقد أنشأ كلية للعلوم وكليات الآداب والحقوق والعلوم السياسية وأكاديمية الفنون الجميلة ومدارس عليا للتجارة والزراعة والبيطرة والغابات والتعدين والتجارة البحرية والمعلمين العليا ومدارس متوسطة وابتدائية وثانوية عليا، ومدرسة الفنون النسوية وكذلك مدارس للصم والبكم والعمي، كما أقام مدارس عليا في دمشق وبغداد وبيروت وسالونيك وقونيه وغيرها وأوفد البعثات العلمية إلى كل من فرنسا وألمانيا. وإلى جانب التعليم العام أنشأ مؤسسة حديثة للمياه

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ص ١٤.
(٢) يوسف الحكيم، المرجع السابق، ص ٣٣ ــ ٣٥.

وغرفاً للصناعة والزراعة والتجارة، كما أقام البلديات ومد خطوط البرق وأنشأ إدارة للبريد ومد السكك الحديدية وأدخل الترام واهتم بتعزيز المواقع العسكرية في منطقة الدردنيل. وكذلك أنشأ مستشفى للأطباء ودار العجزة، ودار الفنون، ودار النفوس العامة ومعمل الخزف وكذلك سكة حديد الحجاز[1].

ورغم التطور الثقافي الذي شهده عصر عبد الحميد، فإنه أنشأ قسماً للرقابة في وزارة المعارف مهمته تطبيق قوانين الصحافة والمطبوعات على المدارس ومطبوعات الوزارة. وقد امتلأت مناهج المدارس بالفقه الإسلامي والتعاليم المدرسية وتفسير القرآن والأخلاق، اعتقاداً من عبد الحميد بأن المسلمين الحقيقيين لا يمكن أن يصبحوا ثوريين خطرين. ومع ذلك فإن سيل المطبوعات كان أقوى من الرقابة. فقد كان يعدل اسم الكتب والصحف التي تصادر بحيث كانت تصدر من جديد. كما أن صحف أخرى كانت تصدر في الخارج وترسل بالبريد الأجنبي إلى الداخل. وكانت النتيجة صدور سيل من القصص والمقالات والكتب، كانت من التنوع بحيث إن حكم عبد الحميد كان من أخصب الفترات الثقافية في التاريخ العثماني[2].

تمردات وثورات في البلقان:

كانت الثورة قد اشتعلت في بلاد الهرسك عام (١٢٩٣هـ/١٨٧٦م) بتحريض من سكان الجبل الأسود والصرب غير أن الثورة قد أخمدت، ورغب السلطان في منع الدول الأوروبية من التدخل، فأصدر قراراً بفصل القضاء عن السلطة التنفيذية، وتعيين القضاة بالانتخاب عن طريق

(١) مذكرت السلطان عبد الحميد الثاني، ص ١٤.
(٢) نفس المرجع.

الأهالي، والمساواة في الضرائب بين المسلمين والنصارى... ولم يرض ذلك السكان، فعادوا إلى الثورة التي قمعت أيضاً، ولكن النمسا التي كانت وراء الثورة وترغب في ضم البوسنة والهرسك إليها استمرت في تحريض السكان ضد الدولة العثمانية، فعملت النمسا مع روسيا وألمانيا وفرنسا وانجلترا على الطلب من السلطان بالقيام بإصلاحات فوافق عليها السلطان، ولكن نصارى البوسنة لم يقبلوا بذلك. وهذا يدل على المطالبة بالإصلاحات ليست سوى مبررات واهية، وحقيقة الأمر أنهم يريدون التدخل في شؤون الدولة بشكل مباشر وغير مباشر لإضعافها والإطاحة بها[1].

وكما قامت ثورة البلغار في نفس الوقت الذي قام فيه نصارى البوسنة والهرسك بثورتهم بدعم من النمسا والدول الأوروبية وخاصة روسيا، فقد تأسست جمعيات في بلاد البلغار لنشر النفوذ الروسي بين النصارى الأرثوذكس والصقالبة، وكانت تدعمها روسيا وتمدها بالسلاح، وتبذل هذه الجمعيات بدورها جهدها لإثارة سكان الصرب والبوسنة والهرسك، وتحرضهم على الثورة ضد العثمانيين. وعندما أنزلت الدولة العثمانية بعض الأسر الشركسية احتج البلغار على ذلك، فقاموا بثورة وساعدتهم روسيا والنمسا بالسلاح والأموال. فتمكنت الدولة العثمانية من القضاء على الثورة، فأخذت الدول الأوروبية تثير الشائعات عن المجازر التي ارتكبها العثمانيون ضد النصارى والعكس هو الصحيح. وبهذه الشائعات أثير الرأي العام الأوروبي ضد الدولة العثمانية، وطالب الحكومات الأوروبية باتخاذ إجراءات صارمة ضد العثمانيين ومنها حصول البلغار على استقلال ذاتي وتعيين حاكم نصراني لهم[2].

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٣٥٦.

(٢) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٨٩.

وكذلك شجعت روسيا والنمسا وألمانيا الصرب والجبل الأسود للقيام بحرب ضد العثمانيين، إذ كانت روسيا تريد توسعة حدودها من جهة بلغاريا، والنمسا تريد توسعة حدودها من جهة البوسنة والهرسك، ووعدت هذه الدولة أمير الصرب والجبل الأسود بالدعم. وبدأت الجنود الروسية تتدفق سراً على بلاد الصرب، والجبل الأسود، وتمكنت الدولة العثمانية من الانتصار على الصرب وحلفائهم، فتدخلت الدول الأوروبية وطلبت وقف القتال وإلا فالحرب الواسعة[1].

واجتمع مندوبو الدول الأوروبية في استانبول وقدموا اقتراحات للدولة من أهمها: تقسيم بلاد البلغار إلى ولايتين ويكون ولاتها من النصارى، وألا تحتل جنود الدولة العثمانية سوى القلاع وبعض المدن الكبرى، وأن تشكل الشرطة البلغارية من النصارى، وأن تشكل لجنة دولية لتنفيذ القرارات، وأن تعطى هذه الامتيازات لإمارتي البوسنة والهرسك أيضاً، وأن تتنازل الدولة عن بعض الأراضي للصرب والجبل الأسود. ولكن الدولة العثمانية رفضت هذه القرارات، وعقدت صلحاً منفرداً مع الصرب سحبت نتيجته جيوشها من بلاد الصرب، وأن يرفع العلم العثماني والصربي دليلًا على السيادة العثمانية[2].

الحرب الروسية العثمانية:

كانت روسيا تطمع في السيطرة على بلغاريا، ولكنها كانت تخشى معارضة الدول الأوروبية لها، فحاولت بالاتفاق مع انجلترا تقديم طلبات للدولة العثمانية على غرار المطالب السابقة التي قدمت للدول عام ١٨٧٧ م/١٢٩٤ هـ، وهي تطالب بتحسين أحوال النصارى في الدولة

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٤٢.
(٢) د/عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق حـ ١، ص ٢٣١.

العثمانية وغيرها، فرفضت الدولة العثمانية ذلك[١].

غير أن روسيا قد وقعت اتفاقاً سرياً مع رومانيا (الأفلاق والبغدان) وضعت رومانيا بموجبه جميع إمكاناتها تحت تصرف روسيا، ثم قطعت روسيا العلاقات السياسية مع الدولة العثمانية، وأعلنت الحرب عليها بناء على رفض الباب العالي للمطالب الأوروبية فقامت الجيوش الروسية باحتلال رومانيا واخترقت نهر الدانوب، وانتصرت على العثمانيين في عدة معارك، ثم توقفت بعد المقاومة، وانقلب وضع الجيوش العثمانية من الدفاع إلى الهجوم، ثم تمكن الروس بعد ذلك من تحقيق النصر، واضطر القائد العثماني عثمان باشا إلى الاستسلام[٢].

أما في شرقي الأناضول فقد جرت عدة معارك بين الطرفين (روسيا وتركيا) وحقق العثمانيون انتصاراً في بادئ الأمر، غير أن مجيء إمدادات عسكرية إلى روسيا، قامت بهجوم عسكري ثاني فسقطت بعض المدن مثل قارص وغيرها بيد الروس، مما شجع الصرب على إعلان الحرب ضد الدولة العثمانية. وتمكنت روسيا من احتلال بلغاريا وأدرنة وانطلقوا نحو استانبول وانقض النصارى على المسلمين يفتكون بهم ذبحاً وقتلًا، وتوقف القتال في مطلع عام (١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م)[٣].

وإزاء هذه التطورات، تدخلت بريطانيا لمنع روسيا من احتلال استانبول حتى لا تصل روسيا إلى مياه البحر المتوسط الدافئة عبر مضيقي البسفور والدردنيل. وعقدت بين روسيا والدولة العثمانية معاهدة سان ستفانو (١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م)[٤].

---

(١) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٣٧٠.
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٤٥.
(٣) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٩٢ ــ ١٩٣.
(٤) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٥١٥.

التقى مندوبو الدولة العثمانية ومندوبو روسيا في بلدة قرب استانبول على بحر مرمرة تسمى سان استفانوس، وذلك بعد محادثات تقدم فيها الروس قليلًا عن خط وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه ونقل أيضاً مركز المحادثات من أدرنة إلى هذه القرية.

قدم المندوب الروسي شروطاً مسبقة، وطلب التوقيع عليها مباشرة وإلا تتقدم الجيوش الروسية وتحتل استانبول، ولم يكن للعثمانيين من خيار سوى التوقيع. وتنص المعاهدة على:

١ ـ تعيين حدود للجبل الأسود لإنهاء النزاع، وتحصل هذه الإمارة على الاستقلال.

٢ ـ تستقل إمارة الصرب وتضاف إليها أراض جديدة.

٣ ـ تستقل بلغاريا استقلالًا ذاتياً إدارياً، وتدفع مبلغاً محدداً إلى الدولة العثمانية ويكون موظفو الدولة والجند من النصارى فقط. وتعيين الحدود بمعرفة العثمانيين والروس. وينتخب الأمير من قبل السكان. ويخلي العثمانيون جنودهم نهائياً من بلغاريا.

٤ ـ تحصل دولة رومانيا على استقلالها التام.

٥ ـ يتعهد الباب العالي بحماية الأرمن النصارى من الأكراد والشركس.

٦ ـ يقوم الباب العالي بإصلاح أوضاع النصارى في جزيرة كريت.

٧ ـ تدفع الدولة العثمانية غرامة حربية قدرها ٢٤٥ مليون ليرة ذهبية، ويمكن لروسيا أن تتسلم أراضي مقابل هذا المبلغ.

٨ ـ تبقى المضائق (البسفور والدردنيل) مفتوحة للسفن الروسية في السلم والحرب.

٩ ـ يمكن للمسلمين في بلغاريا أن يهاجروا إلى حيث يريدون من أجزاء الدولة العثمانية[١].

وهكذا جرى تفتيت أملاك الدولة في أوروبا، وإن يكن تكبير بلغاريا قد أثار سخط الدول البلقانية الأخرى: النمسا، اليونان، والصرب. كما استاءت بريطانيا لازدياد النفوذ الروسي في البلقان واستعدت لمحاربة روسيا وحصلت من الدولة العثمانية على حق احتلال جزيرة قبرص (يونيو ١٨٧٨) وإدارتها على أن تبقى تابعة للدولة العثمانية، وذلك في مقابل تعهدها بالدفاع عن أملاك الدولة في آسيا في وجه أي مزيد من التهديدات الروسية، بشرط أن يتعهد السلطان من جانبه بإدخال الإصلاحات اللازمة في أملاكه الآسيوية بالتشاور مع بريطانيا، وقد تعهدت بريطانيا بالجلاء عن قبرص في حالة جلاء الروس عن المناطق التي احتلوها في آسيا[٢].

ولعل إقدام بريطانيا على هذا الإجراء كان بدافع الحرص على مصالحها في الهند ومنع الدول الأوروبية وخاصة روسيا من تحقيق أطماعها في هذه القارة، علاوة على أن بريطانيا كانت تنظر بحذر إلى تحركات الدول الأوروبية وأطماعها. فروسيا كانت تريد احتلال المضائق (البسفور والدردنيل) والوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، أما النمسا فكانت تريد السيطرة على بلاد البوسنة والهرسك، وأما ألمانيا وإيطاليا فلم تكن لهما مصالح تذكر، وكذلك فرنسا وقفت على الحياد[٣].

---

(١) Monroe, E. Britains Moment in the Middle East, PP. 14 - 15.

(٢) Monroe, E. op. Cit., PP.14 - 15.

(٣) إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٣٧١.

مؤتمر برلين (١٣٠٥هـ / ١٨٨٧م):

دعت النمسا إلى عقد مؤتمر في برلين، ولبت الدعوة جميع الدول الأوربية الكبرى (انجلترا، فرنسا، روسيا، ألمانيا والنمسا)، وجرى البحث في هذا المؤتمر تعديل معاهدة سان ستفانو التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية، وذلك لمعارضة الدول المعنية لهذه المعاهدة لأنها لا تتفق مع مصالحها الاستراتيجية.. واتفق المؤتمرون على تعديل معاهدة سان استيفانو وعقدت معاهدة برلين والتي تناولت الشروط التالية:

١ ـ استقلال بلغاريا وتعديل في حدودها، وتتشكل في جنوب البلقان ولاية باسم الروملي الشرقي تكون تحت سيادة الدولة العثمانية سياسياً وعسكرياً، ويحكمها نصراني، يعين لمدة خمس سنوات باتفاق الدول. وتبقى قوة لروسيا في بلغاريا والروميللي الشرقي وتحدد بخمسين ألف جندي.

٢ ـ تقدمت حدود اليونان قليلًا إلى الشمال مع العلم بأن اليونان لم تدخل في موضوع القتال، ولم تشمل معاهدة سان استفانو أي جزء منها.

٣ ـ ضم البوسنة والهرسك للنمسا.

٤ ـ ضم بسارابيا إلى روسيا بعد اقتلاعها من رومانيا، وتضم مقاطعة دوبرجيه وبعض الجزر إلى رومانيا ومنحها الاستقلال التام.

٥ ـ استقلال الصرب والجبل الأسود.

٦ ـ ضم مدن قارص وردهان وباطوم لروسيا.

٧ ـ قرر المؤتمر الإبقاء على الغرامة الحربية التي قررتها معاهدة سان استفانو على الدولة العثمانية ومقدارها ٢,٥ مليار ليرة ذهبية.

٨ ـ تعهد الباب العالي بأن يقبل بلا تمييز في الدين شهادة جميع رعاياه أمام المحاكم.

٩ ـ الموافقة على تحسين أوضاع النصارى في جزيرة كريت[١].

وكان المستشار الألماني بسمارك هو الذي دعا إلى عقد المؤتمر خشية أن يؤدي تصدي بريطانيا لروسيا إلى نشوب حرب أوروبية عامة وتهديد الاتحاد الألماني الذي جاهد كثيراً من أجل قيامه، فإنه دعا الدول العظمى إلى المؤتمر في برلين لمراجعة صلح سان ستيفانو وتسوية نتائج الحرب التركية الروسية. واشتركت الدول العظمى في المؤتمر، وفي كواليس المؤتمر عرض بسمارك تقسيم الإمبراطورية العثمانية على مذبح السلام الأوروبي، فعرض على بريطانيا مصر وعلى فرنسا تونس والشام وعلى النمسا البوسنة والهرسك وعلى روسيا البوغازين (البسفور والدردنيل) وغير ذلك من أملاك السلطان. غير أن هذه العروض لم تدرج في مقررات المؤتمر[٢].

وهكذا فإن مؤتمر برلين من المعالم البارزة لتدهور الإمبراطورية العثمانية التي أرغمت على التنازل عن مساحات واسعة من أملاكها. كما أنه يسجل تعهد بريطانيا وفرنسا بالمحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية. غير أن بريطانيا وفرنسا قد كشفتا عن نواياهما الاستعمارية، فقد احتلت فرنسا تونس في عام (١٢٩٩هـ / ١٨٨١م) نظير احتلال بريطانيا لقبرص واحتلت بريطانيا مصر عام (١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م) معلنة أن احتلالها مؤقت. وفي عام (١٢٩٩هـ / ١٨٨١م) حصلت اليونان على

---

(١) عن مؤتمر برلين راجع Safwat. M.M. Tunis and the Great Power, Medticatt. W.N, The Berlin Congress and after وانظر كذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ ــ ١٨٨٢. القاهرة ١٩٧٢م إسماعيل سرهنك، المرجع السابق، ص ٣٧١.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٤٦.

بعض أراضي الدولة بما في ذلك تساليا، وفي عام (١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م) ضحت بلغاريا المحققة بالحكم الذاتي منطقة الروميللي. وأدرك السلطان عبد الحميد أنه لا يستطيع الوقوف بمفرده بل آثر الإفادة من التنافس الناشب بينها والإيقاع بين كل منها والأخرى. فهو شديد الخوف من تدخل الدول الأوروبية، حريص على الاحتفاظ بما في يديه من أملاك، قلق من أن يؤدي نشوب الثورة من جانب بعض الأقليات إلى ثورات أخرى قد تساندها الدول الأوروبية[١]. وهكذا حصلت كل دولة أوروبية على ما تريد من الدولة العثمانية في تلك المرحلة، وكان ذلك إيذاناً بتدهور الدولة العثمانية.

ولمواجهة هذه الأوضاع المتردية كان عليه أن يحكم حكماً مطلقاً، ويتخذ لقب الخلافة لمواجهة التحديات الجديدة، وعمل على إنشاء الجامعة الإسلامية لكي يعمل على تكتل كافة المسلمين من حوله في الداخل وفي الخارج[٢].

ولا شك أن حركة الجامعة الإسلامية قد لاقت استحساناً وقبولاً لدى المسلمين الذين اعتقدوا أن ضعف الدولة العثمانية مرجعه ضعف الشعور الديني عند المسلمين، الأمر الذي دفع فيه أعداء الإسلام للزحف على دار الإسلام ونهبها بلداً تلو الآخر. على أن حركة الجامعة الإسلامية قد امتدت لتشمل العالم الإسلامي غير العثماني. فقد تطلع المسلمون في كل مكان إلى أن يعلن الخليفة الجهاد ليقوموا بمحاربة الكفار، فالأتراك يتطلعون لمحاربة روسيا ومسلمو الهند يميلون إلى إعلان الجهاد ضد بريطانيا، وساهم العرب في هذه الحركة لمقاومة الزحف الاستعماري على بلادهم في تونس وشمال إفريقيا.

---

(١) مذكرت السلطان عبد الحميد الثاني، ص ٦٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٧.

وهكذا أصبحت الجامعة الإسلامية سلاحاً لمواجهة الاستعمار الغربي والحركات النصرانية والقومية التي تهدد الإمبراطورية العثمانية. وقد نجح السلطان عبد الحميد في كسب أنصار إلى جانبه من العالم العربي نتيجة لهذا الاتجاه الإسلامي، فاهتم بالمساجد في الأماكن المقدسة وعين بعضاً منهم (العرب) استشاريين لديه[1]. وقد نجحت الحركة في وقف الزحف الاستعماري بعض الوقت.

سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية (الجامعة الإسلامية):

لقد سار عبد الحميد الثاني على سياسة إسلامية إبان حكمه. وكان الدافع لهذه السياسة الإسلامية يرمي إلى تقوية مركز عبد الحميد في داخل الدولة العثمانية وخارجها، وذلك باستخدام الدين لمقاومة معارضيه في الداخل، ومواجهة أعدائه في الخارج، بإبراز السمات الدينية لمنصبه وإحياء الخلافة الإسلامية وتقويتها بشخصه كزعيم لكل المسلمين وبذلك يستغل الشعور الديني عند ملايين المسلمين في الإمبراطورية حتى يضمن ولاءهم في مواجهة التيار الفكري عند التقدميين من رعايا الإمبراطورية المتأثرين بالثقافة الغربية[2]، ثم إذابة جميع القضايا القومية العربية والكردية وغيرها وإغراق هذه القضايا في خضم العالم الإسلامي وسياسة الخلافة والجامعة الإسلامية في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية تفقد ممتلكاتها في البلقان الواحدة تلو الأخرى[3].

أما من الناحية الخارجية، فإن هذه السياسة الإسلامية تعتبر سلاحاً

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٥٠ ــ ٢٥٢.

(٢) محمود صالح منسي، حركة اليقظة في الشرق العربي الآسيوي، القاهرة ١٩٧٢، ص ٥٦.

(٣) استقلت الصرب عام ١٨١٣ ثم تبع ذلك اليونان في عام ١٨٣٢، ورومانيا عام ١٨٧٨ ثم الجبل الأسود عام ١٨٧٨. انظر محمد أنيس: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص ٧٦.

للضغط على الدول الأجنبية، بإثارة المسلمين الخاضعين لفرنسا في شمال إفريقيا ومسلمي الهند الخاضعين لبريطانيا، والتتر الخاضعين لروسيا القيصرية. وقد حظيت هذه السياسة بتأييد الامبراطور فلهلم الثاني[١] إمبراطور ألمانيا الذي أراد استغلال الأتراك في القتال ضد دول الوفاق[٢].

والحقيقة أن العالم الإسلامي كان يموج منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي بحركات دينية قوية جاءت كرد فعل لحركة الاستغراب في الشرق، وكرد فعل لاعتداءات الدول الأوروبية على بعض أجزاء من العالم الإسلامي. ومن هذه الحركات الحركة السلفية (الوهابية) في شبه جزيرة العرب. والحركة السنوسية في شمال إفريقية والمهدية في السودان[٣].

غير أن الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، شهد تياراً فكرياً إسلامياً وهو «الجامعة الإسلامية» على يد المصلح الديني والفيلسوف السياسي جمال الدين الأفغاني (١٢٥٥-١٣١٥هـ / ١٨٣٩-١٨٩٧م)، وتبعه في نفس الخط مجموعة من المفكرين منهم عبد الرحمن الكواكبي (١٢٦٦-١٣٢١هـ / ١٨٤٩-١٩٠٣م) ومحمد عبده (١٢٦٦-١٣٢٣هـ / ١٨٤٩-١٩٠٥م) ورشيد رضا (١٢٨٢-١٣٥٤هـ / ١٨٦٥-١٩٣٥م) وغيرهم من المفكرين. ورغم أن هذه الحركة هي امتداد للحركات الدينية السابقة، إلا أنها تعتبر أقوى حركة فكرية عالجت المشكلات الدينية والدنيوية في الشرق وهي حركة إصلاح ديني وإصلاح سياسي في نفس الوقت.

---

(١) وقد عرف عند العرب باسم غليوم الثاني.

(٢) يقصد بدول الوفاق هنا فرنسا وروسيا اللتين عقدتا خلال عامي ١٨٩٣ و ١٨٩٤ تحالفاً ينص على أن تقدم كل دولة منهما المساعدة العسكرية إلى الأخرى في حالة تعرضها لهجوم من قبل ألمانيا. انظر Somervell. D.C: Modern Europe (1871 - 1939) London 1945, PP.50 - 51.

(٣) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي. ص ٢٣٨.

وكانت الدوافع التي دفعت جمال الدين الأفغاني للقيام بهذه الحركة هي الأخطار التي كانت تحيط بالعالم الإسلامي من الزحف الاستعماري الغربي في هذه الفترة الزمنية لذلك فإنه أخذ يدعو إلى تقوية الحكومات الإسلامية وتوحيدها في حكومة واحدة مع إدخال الأفكار والنظم الغربية التي هي سر قوة الغرب إلى الدولة الإسلامية، حتى تواجه هذه الأخطار بنفس السلاح من العلم والتقدم في النواحي الاجتماعية، والرد على دعاة الغرب الذين يرون الدين الإسلامي بأنه غير قابل لاستيعاب روح العصر[1]. فالأفغاني يدعو جميع المسلمين إلى الالتفاف حول الخلافة الإسلامية التي تتمثل في آل عثمان[2]. لذلك فإن حركة الجامعة الإسلامية تختلف عن الحركات الدينية السابقة في دعوتها بالالتفاف حول الدولة العثمانية وتقويتها في مواجهة الاستعمار الغربي، على حين أن الحركات السابقة كانت تتجه إلى محاربة السيطرة العثمانية[3].

وقد كون الأفغاني جمعية سرية دخل فيها مجموعة من الأعضاء المسلمين من الدول الإسلامية والغير إسلامية، سميت «جمعية العروة الوثقى»، وقد أصدرت الجمعية في باريس صحيفة بهذا الاسم، ولم يظهر منها سوى ثمانية عشر عدداً بين (١٣ مارس ١٨٨٤م - ١٣٠٢هـ و ١٧ أكتوبر من نفس العام)[4].

ويبدو أن الأفغاني قد مر بمراحل فكرية: أولى هذه المراحل عندما كان يرفض إعطاء أي وزن للفكر القومي والخصائص القومية،

---

(١) محمد عوض حسن، جمال الدين الأفغاني وأثره في العالم الإسلامي الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية ١٩٥٥، ص ٥٤ ــ ٥٧.
(٢) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني. القاهرة ١٩٦٨، ص ٥٢.
(٣) محمد أنيس، المرجع السابق، ص ٢٣٩.
(٤) محمد صالح منسي، المرجع السابق، ص ٥٨.

مكتفياً بوحدة العقيدة[١]. وفي هذه المرحلة نجد الكثير من عباراته التي ظهرت في مجلة «العروة الوثقى» مثل عبارات «غناء الإسلام عن القومية» و «لا جنسية للمسلمين إلا في دينهم». وأن رابطة المسلمين الملية أقوى من الرابطة العنصرية واللغوية[٢].

أما المرحلة الثانية لآراء الأفغاني، فهي المرحلة التي أخذ يقدر فيها الرابطة القومية فصار يعتبر اللغة المشتركة والرابطة الدينية، عنصرين جوهريين من عناصر الرابطة القومية. وقد اهتم باللغة العربية بصفتها لغة الدين الإسلامي واللغة التي نزل بها القرآن، ووجه نداء إلى الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني بأن يجعل اللغة العربية لغة الدولة الرسمية، كما طلب من الأتراك أنفسهم أن يستعربوا فتتكون قومية واحدة من العرب والترك لها خصائص واحدة مشتركة، هي رابطة اللغة ورابطة الدين[٣].

وعندما رأى الأفغاني صعوبة تكوين دولة إسلامية واحدة، لجأ إلى أسلوب جديد وهو «الحلف الإسلامي» ليتمشى مع الحركات التقدمية داخل المجتمع الإسلامي، وكان يدعو إلى هذا الحلف بزعامة أكبر وأقوى دولة إسلامية وهي الدولة العثمانية. فكانت خطته تتضمن تحويل الإمبراطورية إلى (مملكة الممالك) بتنظيمها على أساس لا مركزي وذلك بتحويل الولايات إلى (خديويات) أي على نمط الخديوية المصرية. وبمعنى آخر الاعتراف بالسيادة الاسمية للخلافة العثمانية[٤] «فإذا قويت هذه الخديويات، فإنه سرعان ما تنضم إيران وأفغانستان والهند، ويصبح الإسلام قوة عنيدة يرهب الغرب جانبها

(١) محمد صالح منسي، المرجع السابق.
(٢) قتيبة أمين شموط، المرجع السابق، ص ٥٣.
(٣) محمد عمارة، المرجع السابق، ص ٧١.
(٤) مجلة المنار، المجلد ٢، جـ ٢٢، عام ١٨٩٨، ص ٣٣٨ ــ ٣٣٩.

وتهدأ ثائرته على الإسلام[١].

وكان الأفغاني معجباً بالنظام الدستوري، فكان يرغب بأن يكون الاتحاد الإسلامي اتحاداً دستورياً أي توعية الشعوب الإسلامية بمزايا النظام الدستوري حتى ترغم حكامها على وضع الدستور، حتى لا يكون منحة من حكامها، فإن الشرق لا يحيا بدوله وإماراته إلا إذا أتاح الله لكل منها رجلًا قوياً عادلًا، لا مستبداً عادلًا، لأن الاستبداد يتنافى مع العدالة[٢].

ولكن هذه المفاهيم التي نادى بها جمال الدين الأفغاني لم تلق الاستجابة لدى السلطان عبد الحميد الثاني، فالاتفاق بينهما حول توحيد المسلمين أصبح أمراً متعذراً، ويبدو أن الأفغاني كان متأثراً بمبادئ الثورة الفرنسية فمزجها بمبادئ الإسلام[٣] وهذا ما جعل السلطان عبد الحميد الثاني يختلف معه بشأن هذه التفصيلات.

أما السلطان عبد الحميد الثاني فقد أخذ يستغل دعوة الأفغاني في توحيد العالم الإسلامي والالتفاف حول الخلافة العثمانية من ناحية، والحج إلى بيت الله الحرام في مكة والمدينة من ناحية ثانية، لأن دعوة الأفغاني ترتكز على ثلاث دعائم هي: ١ ـ الرابطة الإسلامية ٢ ـ رابطة الحج ٣ ـ رابطة الخلافة[٤].

وبخصوص الخلافة فقد أخذ السلطان عبد الحميد يعيد هيبة الخلافة في شخصه، وأخذ يضفي على حياته الخاصة الكثير من مظاهر التقوى والورع والتخلي عن كثير من الأعمال المنافية للدين والتي كان يعملها أسلافه، كما أحاط نفسه برجال الدين، واستصرخ المسلمين في

---

(١) محمود صالح منسي، المرجع السابق، ص ٦٤.
(٢) نفس المرجع.
(٣) رئيف خوري، الفكر العربي الحديث، بيروت ١٩٤٣، ص ١٠٣ ــ ١٠٤.
(٤) محمد حسن عوض، المرجع السابق، ص ٦٠.

كافة أنحاء العالم إلى الالتفاف حوله. كما أنشأ مدرسة للوعظ لتدريب المبعوثين الذين أخذ يوفدهم إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي للدعاية لفكرته الإسلامية، كما أخذ يبذل المساعدات المالية بسخاء للمدارس الدينية في داخل الدولة وخارجها، إلى جانب تسخير الصحافة للدعاية لهذه السياسة[١].

أما الركن الآخر من أركان سياسة عبد الحميد الثاني الإسلامية، وهو الحج فقد دفع شريف مكة لنشر الدعوة بين الحجاج، كما اهتم بإنشاء الخط الحديدي الحجازي بين دمشق والمدينة ومكة، وذلك لتسهيل طريق الحج. وقد عهد عبد الحميد إلى الخبراء الألمان في تنفيذ هذا المشروع الذي بدأ العمل به في عام (١٣١٩هـ / ١٩٠١م) وانتهى في عام (١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م) حيث احتفل بوصول هذا الخط إلى المدينة المنورة[٢] إلا أن سياسة السلطان عبد الحميد الثاني إزاء هذا المشروع كانت ذات شقين.

أولًا: الوقوف أمام الرأي العام الإسلامي بمظهر الخليفة الذي يرعى الشؤون، الإسلامية، فيجذب إليه القلوب، وقد نجح عبد الحميد في كسب عطف المسلمين بتأييد هذا المشروع والذين أخذوا يتسابقون في التبرع لإنشائه[٣].

ثانياً: أن تنفيذ هذا المشروع ذو قيمة استراتيجية في سياسة السلطان عبد الحميد الثاني عامة، فإن هذا المشروع يوطد حكمه في بلاد الشام والجزيرة العربية. إذ سوف يكون هذا الخط وسيلة سريعة لنقل الجيوش وتحركها لحماية ولايات الدولة العثمانية[٤].

---

(١) محمد أنيس، المرجع السابق، ص ٢٤١.

(٢) محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة، القاهرة ١٩٦٤، ص ٩٠.

(٣) محمد بديع شريف، دراسات في تاريخ النهضة العربية الحديثة، القاهرة ١٩٦٣، ص ٣٧.

(٤) Atiyah, Edward, the Arab, Beirut 1968, P.89.

وفي إطار سياسته الإسلامية، اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بالعرب وذلك لأن بلاد العرب تضم أهم الأماكن المقدسة (مكة، المدينة، القدس) وهم أصحاب الرسالة وبلغتهم نزل القرآن[1]. لذلك قام بتزيين وإصلاح المساجد في مكة والمدينة والقدس، وأخذ يقرب منه بعض الشخصيات العربية، منهم أبو الهدى الصيادي، من الأشراف بحلب، وعزت باشا العابد من دمشق واللذين جعلهما مستشارين له، وكذلك الأخوين: نجيب وسليم ملحمة وهما مارونيان ومن أقرب الناس للسلطان[2].

ومما قاله جمال الدين الأفغاني في السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان يجالسه كثيراً ما يلي: «إن السلطان عبد الحميد لو وزن بأربعة من نوابغ رجال العصر لرجحهم: ذكاء ودهاء وسياسة، خصوصاً في تسخير جليسه... ولا عجب إذا رأيناه يذلل ما يقام في ملكه من الصعاب من دول الغرب، ويخرج المناوئ له من حضرته راضياً عنه وعن سيرته مقتنعاً بحجته، سواء في ذلك الملك والأمير والوزير والسفير»[3].

تطور الدولة في عهد عبد الحميد:

شعر شباب الأتراك المعجبون بأوروبا أنهم قد وصلوا أهدافهم بعد تولية مدحت باشا الصدارة العظمى، والذي كان من كبار المعجبين بأوروبا، وكان أمل الدولة النصرانية في فرنجة التفكير العثماني، غير أن آمالهم قد ذهبت أدراج الرياح عندما خلع السلطان مدحت باشا من الصدارة، وعلق الدستور الذي أعلنه في بداية حكمه كما أشرنا، وأرجأ

(١) زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، بيروت ١٩٦٨، ص ٥٧.
(٢) سليمان موسى: الحركة العربية بيروت ١٩٧٠، ص ٢٤.
(٣) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ط ٣. القاهرة ١٩٧١، ص ١٢٥.

اجتماع مجلس النواب إلى أجل غير مسمى عام ١٢٩٥ هـ/١٨٧٨ حيث لاحظ السلطان أن أكثر أنصار الدستور كانوا على صلة بالساسة الأوروبيين ومن الذين يعادون القانون الإسلامي، لذا بدأ يبطش بكل من يدعو إلى تبني الفكر الغربي، وفي الوقت نفسه كان يهتم بتدريب الجيش، ويقوي مركز الخلافة ويدعو إلى الجامعة الإسلامية. فخاب ظن هؤلاء المفتونين بأوروبا، وكانوا يطلقون على أنفسهم اسم «الدستوريين» وانطلقوا في كل مكان يعملون على نشر أفكارهم ويؤلفون الجمعيات السرية سواء أكانت بين المدنيين أم العسكريين فتأسست جمعية الاتحاد والترقي في باريس عام ١٣١٦ هـ/١٨٩٩، وجمعية الحرية في سلانيك عام ١٣٢٣ هـ/١٩٠٥، ثم اندمجتا معاً. وأصبحت الجمعية العمومية للاتحاد والترقي في باريس، أما إدارة الحركة فكانت في سلانيك. وكان أقدم هذه الجمعيات الشعبية العثمانية التي تأسست في استانبول عام ١٢٨٢ هـ/١٨٦٥ م ولكنها كانت علنية. أما التنظيمات العسكرية فكان أولها تنظيم نيازي بك، وتنظيم أنور بك، وتنظيم رائف بك، وتنظيم حسن بك، وتنظيم صلاح الدين بك، وبدأت التنظيمات العسكرية تنمو وتتسع دائرتها بسرعة والحكومة منصرفة إلى تقوية الجيش وإلى مقاومة الخطر اليهودي الذي بدأ يبرز بشكل واضح سواء عن طريق يهود الدونمة، أم عن طريق الماسونية، أم عن طريق اليهود من خارج الدولة، إذ ساعدوا الجمعيات السرية[1].

وإزاء ذلك لجأ السلطان عبد الحميد إلى الرقابة والبوليس والجواسيس والنفي لإسكات المعارضة، فصادر الصحف وأخضع المدارس التبشيرية للرقابة، وحرم على المسلمين الالتحاق بها، كما أخضع المدارس العثمانية للرقابة، وكذلك الاجتماعات العامة، وفرض

(١) محمود شاكر، المرجع السابق، ص ١٩٩ ــ ٢٠٠.

رقابة مستمرة على المنفيين الأتراك بواسطة السفارات العثمانية في الخارج[1].

ورغم ذلك، فقد تسللت الأفكار الجديدة إلى داخل الدولة العثمانية، فازداد التعرف على الغرب والفكر الحديث وبخاصة في مجالات العلوم والآداب. وواصلت الصحف كتاباتها الأدبية وترجمة الأدب الفرنسي وقد أدى ذلك إلى ازدياد عدد القراء من المسلمين بفضل التوسع في إنشاء المدارس.

واهتمت الدولة في إنشاء المدارس العسكرية والفنية والطبية لتقوية الجيش، واستقدم الخبراء الألمان لتدريب الجيش. ولكن هذه المدارس كانت نواة لتأسيس خلايا ثورية حيث إن الطلاب كانوا يتلقون علومهم على النمط الغربي ذات المناهج العلمانية لا الدينية. وفي نفس الوقت كانت الدولة تنفتح بالتدريج على العالم الخارجي نتيجة للتوسع في دور البريد وبناء البواخر التجارية وإدخال الخطوط التلغرافية التي كان لها أثر مباشر على ربط اتحاد البلاد كلها من ناحية، ووفرت للمعارضين أداة لتهديد الحكومة من ناحية أخرى وحولت رؤوس الأموال الأجنبية خطوط الترام وأعمال المناجم والمرافق العامة، واستعانت الدولة بالخبرات الأوروبية وأدى تقدم المواصلات إلى ازدياد حجم التجارة والصناعة وعدد التجار الأجانب. كما ازدادت الخطوط الحديدية في داخل الدولة العثمانية، لهذا تعاقد مع مجموعات ألمانية لبناء سكك حديدية في داخل الأناضول، أولًا إلى أنقرة ثم إلى قونية. وفي عام (١٣٢١هـ / ١٩٠٣م) حصلت شركة سكة حديد برلين بغداد على امتياز لمد الخط إلى بغداد ومن ثم إلى الخليج العربي. وكانت هذه المشروعات تفتح الباب لألمانيا للحصول على نفوذ سياسي إلى جانب

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٥٤ ــ ٢٥٥.

النفوذ الاقتصادي. وكانت هذه المشروعات أداة للتدخل الأجنبي للمساس بسيادة الدولة[1]، من خلال مجلس إدارة الدين العام العثماني الذي يمثل الدائنين الأجانب.

وهكذا يتضح أن المشروعات الاقتصادية التي تمت في الدولة العثمانية بقروض أجنبية كان هدفها إيجاد المبررات للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة مراقبة الدخل العام وتحصيل وإنفاق الأموال العامة وفرض الضرائب لسداد ديونها، مما أوجد ارتباكاً في ميزانية الدولة وعجزها عن القيام بتسديد ديونها المستحقة وذلك للعمل على انهيار الدولة والإطاحة بها.

ورغم التقدم المادي والثقافي الذي شهده عصر عبد الحميد فإن المعارضة انطلقت من مصدرين منفصلين هما الأحرار العثمانيون والروح القومية لدى المجموعات غير التركية. فقد أتاح التعليم الفرصة لظهور طبقة من المتعلمين والأطباء والضباط والكتاب، كما أتاح لبعض العثمانيين الاطلاع على الفكر السياسي الغربي. وكانت هذه الجماعة تضم مجموعات كثيرة ساخطة اتخذت لأنفسها أسماء مختلفة داخل الإمبراطورية وخارجها، وتكونت منها جماعة الاتحاد والترقي.

أما الروح القومية فقد انتشرت لدى بعض المثقفين العرب في بلاد الشام وفي ألبانيا، في حين تطلع اليونانيون والبلغار والأرمن إلى الاستقلال. وهذا ما أقض مضاجع عبد الحميد فشكل الفرق الحميدية لكبح جماح ثورات الأرمن واليونان وغيرهم. وقد أدت هذه المصاعب إلى ازدياد النقد الداخلي لحكم عبد الحميد مما أدى بالتالي إلى ازدياد عمليات القبض والسجن والنفي. وأدى ذلك إلى قيام جماعة الأتراك

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٥٥ ــ ٢٥٧.

الشباب المنفيين في الخارج ـ ومعظمهم من الماسونيين ـ بإصدار صحف في فرنسا وسويسرا وبريطانيا ومصر تهاجم فيها السلطان عبد الحميد. وهكذا نمت بذور الثورة لدى الموظفين. وسرعان ما تكونت جمعيات ثورية هدفها العمل على خلع السلطان عبد الحميد[1].

ثورة (١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م) وإعلان الدستور:

في أواخر القرن التاسع عشر، أسهم المثقفون الأتراك بنشر الأفكار القومية التركية في أوساط الطلبة، وأسهموا في ظهور جمعية الاتحاد والترقي. وكانت هذه النزعة القومية تتعارض مع العثمنة وحركة الجامعة الإسلامية. ففي حالة تحول الإمبراطورية العثمانية إلى دولة قومية تركية لن يكون فيها مكان للمسلمين غير الأتراك الذين سبقت لهم مساندتهم للدولة بفعل الرابطة الدينية. وعلى أي حال، فإن نمو الروح القومية التركية جعل كلمة تركي تستعمل للمرة الأولى بنوع من الاعتزاز، كما بدأت صفة تركي تحل محل صفة عثماني كما شاع استعمال تركستان وانكمش مدلول مصطلح عثماني، وأصبح يشار إلى الأناضول باعتبارها وطن الأتراك. وللمرة الأولى تجري الإشادة بفلاحي الأناضول الأتراك وبلغتهم باعتبارهم القوة الحقيقية للدولة التركية[2].

ومهما يكن من أمر، ففي عام (١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م) أسس عدد قليل من تلامذة مدارس الطب العسكري بوجه خاص الجمعية السرية التي تحولت فيما بعد إلى لجنة الاتحاد والترقي. وفيما بين عامي (١٣٢٠ و ١٣٢٤هـ / ١٩٠٢ و ١٩٠٦م) أخذت حركة تركيا الفتاة في الانتشار، فظهرت مجموعات جديدة للحركة في جنيف والقاهرة

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص ٤٩.

(٢) Shaw, Stanford, Reform Revotution and Republic, London 1977, P.200.

وفي استانبول[1]. وفي عام (١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م) أخذت تنتشر الخلايا الثورية في الجيش، ويحتمل أن أولها هي «جمعية الوطن والحرية» التي أسسها في دمشق عدد من الضباط منهم مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد) وأصبحت لها فروع في يافا والقدس وبيروت والعريش في صفوف الجيش الخامس. كما تألفت خلايا بين ضباط الجيش الثالث في سالونيك وتأسست «جمعية الحرية العثمانية» وامتد نشاط الجمعية إلى مقدونيا والأناضول[2].

وعلى العموم، فإن الدول الأوروبية ظلت تمارس ضغطها بشكل أو بآخر على السلطان بشأن إنشاء بوليس دولي بشأن مقدونيا والثورات التي قامت في البلقان مما أثار سخط الضباط الأتراك[3].

ويبدو أن الحركة الثورية في سلانيك قد عقدت اجتماعاتها في المحافل الماسونية وتلقت مساعدة مالية من الدونمة واليهود الذين كانوا يأملون أن يؤدي نجاح الحركة الثورية إلى تحسين وضعهم الاجتماعي في الدولة. وكان أغلب هؤلاء اليهود يتمتعون بجنسية إيطالية وبعضوية المحافل الماسونية. وقد أصبح كثير من ضباط مقدونيا ماسونيين، وكان بإمكانهم أن يعقدوا اجتماعاتهم ويضعوا مخططاتهم في منازل اليهود وهم آمنون، ويمكنهم الاتصال بأهم اللاجئين السياسيين في المنفى[4].

وهكذا عقدت جمعية الحرية العثمانية صلات مع منظمات مسلمي ألبانيا. ومع شباب الأتراك واندمج الجميع في جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٧م وكان هدفهم هو إعادة الدستور.

---

(١) د/السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢) Lewis, B. Op.cit, PP.201 - 202.

(٣) Schaw, Stanford, op.cit PP.265.

(٤) Ibid.

وقد اتفق الجميع في أواخر عام (١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م) على خلع السلطان وإعادة الدستور ولو اضطروا إلى ذلك باستخدام القوة كما لجؤوا إلى الإضرابات وتوزيع المنشورات ضد الحكم من أجل تهيئة الناس للثورة.

وكانت الخطة المرسومة أن يقوم الضباط الأحرار في مقدونيا بالثورة في عيد جلوس السلطان في ٣١ أغسطس عام ١٩٠٨م (١٣٢٦هـ). وكان يقود الضباط أنور بك وأحمد نيازي بك. ولكن وقعت بعض الأحداث الدولية التي عجلت القيام بالثورة ومنها اللقاء بين ملك بريطانيا أدوارد السابع ونيقولا الثاني قيصر روسيا لبحث المسألة الشرقية، مما جعل جماعة الاتحاد والترقي تسرع في القيام بالثورة قبل التدخل الدولي في الدولة العثمانية. هذا علاوة عن وقوع اضطرابات في ألبانيا[١].

وحاول السلطان أن يتدارك الموقف بعد أن علم بالمؤامرة من قبل جماعة الاتحاد والترقي، فعين سعيد باشا صدراً أعظم، وأصدر أمراً سلطانياً بإعادة الدستور وإجراء الانتخابات وإلغاء الرقابة على المطبوعات والصحف[٢].

وقوبل إعلان الدستور بابتهاج وسرور في جميع أرجاء الدولة، فأعلن أنور باشا قائد الثورة أن الحكومة الاستبدادية قد اختفت، وأصبحنا جميعاً إخواناً وعمت الفرحة جميع المدن في مختلف الولايات، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين، ورفعت القيود على المبعدين، كما جرت الانتخابات لمجلس المبعوثان. وضم المجلس الجديد ٢٨٠ نائباً من الأتراك والعرب واليونانيين والبلغار والصرب واليهود والأرمن. وفي ١٠ ديسمبر ١٩٠٨م (١٣٢٦هـ) افتتح السلطان المجلس، وألقى خطبة

---

(١) Ramsaur, E.E. op.cit, PP.96 - 97.

(٢) Miller, W.,op.cit., P.475.

الافتتاح التي تعهد فيها بأن يحكم البلاد حكماً دستورياً[1].

وسيطرت جمعية الاتحاد والترقي على الموقف في مجلس المبعوثان، ولكنها واجهت حزباً معارضاً هو حزب الأحرار الذي نادى باللامركزية كما تأسست عدة أحزاب أخرى. وبدأت الصراعات السياسية بين الأحزاب من جهة وأنصار الجامعة الإسلامية من جهة أخرى. حيث قاد أنصار الجامعة الإسلامية معارضة واسعة لقيت استجابة من الجماهير، وطالبت بإلغاء الدستور وخاصة وقد صرح الكثيرون بأن الشريعة في خطر، وطالبوا بعودة أحكامها بعد أن خرق النظام العلماني الجديد الشريعة الإسلامية. وتحول السخط بعد ذلك إلى ثورة مسلحة مضادة قادها الاتحاد الإسلامي وهاجموا مجلس النواب والباب العالي وطالبوا بإعلان سيادة الشريعة الإسلامية. وانتشرت حركات مماثلة لحركة استانبول في الأناضول وشمالي الشام. وإزاء ذلك قامت جمعية الاتحاد والترقي بإرسال جيش من سلانيك بقيادة محمود شوكت باشا ويرافقه نيازي بك وأنور باشا. وقضى هذا الجيش على الجماعات الإسلامية التي تدعم السلطان عبد الحميد وتؤازره. وعقد اجتماع عام في المجلس النيابي تقرر فيه عزل السلطان عبد الحميد بمقتضى فتوى من شيخ الإسلام. وخلع السلطان عبد الحميد ونفي إلى سلانيك وخلفه السلطان محمد رشاد (الخامس) الذي أعلن أنه سيخدم الشريعة والدستور وإرادة الأمة التي اختارته ولكنه أصبح ألعوبة في يد الاتحاديين الذين أصبحوا بزعامة أنور باشا مسيطرين على الحكم في تركيا وهم أصحاب الكلمة العليا في البلاد[2].

ومهما يكن من أمر، فإن السلطان عبد الحميد رغم ما قيل عنه

---

(١) Ibid, P.475 - 479.

(٢) Miller, W. op.cit, P.480 - 482.

من قبل الغرب. من حملات تشهير إلا أنه استطاع بسياسته الإسلامية أن يحمي فلسطين من براثن الصهيونية ولم يفرط فيها على الإطلاق رغم العروض المغرية التي عرضها هرتزل زعيم الصهيونية عليه. ولكنه لم يذعن لكل الضغوط الأوروبية والصهيونية والماسونية والقومية، وهذا الموقف نابع من إيمانه العميق بدينه وبأمته الإسلامية وضحى بعرشه من أجل القدس وفلسطين[1].

ومهما يكن من أمر، فقد كان التشهير العنيف الذي اقترن بسيرة السلطان عبدالحميد الثاني يستهدف تحقيق أربعة أهداف :

١ - الدفاع عن أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، مبررين تصرفهم في إنهاء حكمه كي تسترد الدولة مكانتها.

٢ - تغطية فشلهم الذريع في حكم الدولة، فقد لجأ رجال الاتحاد إلى القوة والاستبداد، وأثاروا الفرقة بين سكان البلاد.

٣ - إبراز صورة مشرقة لعهد مصطفى كمال أتاتورك وأعوانه، وتبرير تصرفات رجال الاتحاد والترقي في إلغاء الخلافة والسلطنة وإعلان الجمهورية التركية.

٤ - رغبة الصهاينة في تدمير سيرة السلطان عبد الحميد إنتقاماً منه لسياسته المعادية لأهدافهم في فلسطين[2].

وحقيقة الأمر أنه لولا أصالة الدولة العثمانية وعراقتها وشموخها لأصبحت هباء منبثا، وطويت صفحاتها في القرن الثامن عشر أو القرن التاسع عشر، ولكنها ظلت تُقاوِم عوادي الزمن أكثر من قرنين.

---

(١) يوميات هرتزل، ص ٢٤٥.

(٢) د./عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية جـ٢، ص ١٠١٨ - ١٠٢٣.

ونتيجة للزحف الاستعماري، ونتيجة للضعف الشديد الذي انتاب الدولة، وهو ضعف لم يكن السلطان عبد الحميد مسؤولاً عنه، غدت ممتلكات الدولة نهباً بين الدول الأوروبية الاستعمارية التي كانت تخطط منذ زمن بعيد للقضاء عليها[1].

(١) د./ عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ١٠٦١.

obeikandl.com